يجوز دخولها عليه ـ على معمول الخبر ـ لتعلقه بما قبل الاسم نحو إن عندي لفي الدار زيدا[1].

هـ ـ وجاء في باب الإمالة: قال ابن خروف: الالفات أربع ألف الطبيعة المعتادة وألف الإمالة وألف التفخيم والألف التي بين اللفظين في مثل الأبرار ومن ألف التفخيم ألف الاستعلاء في اسم الله تعالى ففخمت هي واللام قبلها[2].

2 ـ المغنـــي:

(أ) «أجل» قيل تختص بالخبر وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال ابن خروف أكثر ما تكون بعده[3].

(ب) «أما» على وجهين أحدهما أن تكون حرف استفتاح والثاني أن تكون بمعنى حقاً أو أحقاً. . وهذه تفتح «أن» بعدها كما تفتح بعد حقا وهي حرف عند ابن خروف وجعلها مع أن ومعموليها كلاماً تركب من حرف واسم[4].

(جـ) واختلفوا في قول لبيد:

ألا كـل شـيء مـا خـلا الله بـاطـل

فقـالـوا مـوضـع مـا خـلا النصـب علـى الحـال وقـال ابـن خـروف علـى الاستثناء كانتصاب (غير) في «قاموا غير زيد»[5].

(د) قال ابن هشام في حرف اللام المفردة: ومنها لام المستغاث ـ به ـ عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة إسقاطها[6].

---

(1) الهمع 1/139.
(2) الهمع 2/229.
(3) المغنى 29 بتحقيق د/ مبارك.
(4) المغنى ص 79.
(5) المغنى ص 179.
(6) حاشية الدسوقي على المغني 1/229.